شنـاشيـل

كيف نأمن وننام يا وزير العدل

■ عدنان حسين

منذ سنوات عدة شهد عدد من المدن الأوروبية تظاهرات للمثليين من الجنسين تطالب الحكومات والبرلمانات في بلادهم برفع الحظر عن علاقاتهم واعتبارها شرعية. وقد تواصلت تلك التظاهرات الواحدة بعد الأخرى وسنة بعد سنة.

تعجب الكثير من الناس في البداية كيف تأتّى لأولئك الذين كانوا يُعدّون شواذاً، أن يتظاهروا علنا بوجوه مكشوفة وشعارات صريحة.

ولكن شيئاً فشيئاً وتظاهرة بعد أخرى تراجع العجب وسنّت برلمانات عدة في تلك الدول التشريعات التي طالب بها المثليون.

يوم الاثنين الماضي حدث في بغداد ما هو أعجب من تظاهرات المثليين في أوروبا، فهنا تظاهر للمرة الثانية مزورو الشهادات من موظفي وزارة العدل السابقين، مطالبين بإعادتهم الى وظائفهم، ومهددين بالانخراط في العمل المسلح في حال عدم الاستجابة لمطالبهم. وهؤلاء كانوا قد فُصلوا من الوزارة بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ بعد افتضاح أمرهم.

الأمر الأعجب من تظاهرة يوم الاثنين الماضي والتظاهرة السابقة، ان مدير إعلام وزارة العدل حيدر السعدي، كما نقلت "السومرية نيوز"، صرح بأن "وزير العدل حسن الشمري أكد أن حل قضية الموظفين المزورين لشهاداتهم يحتاج إلى إصدار قانون من البرلمان"، مبيناً أن "عدد الموظفين المزورين بلغ ٥٠ ألف موظف وموظفة منهم أربعة آلاف من وزارة العدل".

هذا التصريح غير المعقول سيشجّع، من دون ريب، المزورين على مواصلة تظاهراتهم حتى يتحقّق لهم ما تحقّق لمثليي أوروبا من قبلهم. ولماذا لا يأملون ذلك ما دام وزير العدل بنفسه يحيل الأمر الى البرلمان بما يعني انه لا يمانع من إعادة هؤلاء المجرمين الى وظائفهم التي احتلوها بالأسلوب الحرام إذا ما أصدر مجلس النواب قانوناً بذلك.

هذا من الأمور العجاب حقاً، فالمفترض أن يكون وزير العدل بالذات آخر من يتساهل في العفو عن مرتكبي الجرائم من هذا النوع، وأول من يتشدد لتحقيق العدل والإنصاف في المجتمع. فما الذي يتبقى اذا كان وزير العدل لا يقف في وجه المجرمين رادعاً ومعاقباً؟

مزورو الشهادات فاسدون ومفسدون.. قوانين العالم كلها قاطبة تقضي بهذا. وتحكم بهذا أيضا كل الأديان من دون أي استثناء، بما فيها الدين الإسلامي الذي يدين به وزيرنا للعدل.. بل حتى الجماعات الوثنية تندد بالفاسدين والمفسدين ولا تقبل بهم أعضاء في صفوفها.

لا يوجد في القرآن ولا في الحديث القدسي ولا في الحديث النبوي ولا في السنة النبوية ولا في فتاوى أئمة السنة والشيعة ما يحلل الفساد، وبينه التزوير، ومنه تزوير الشهادات وسرقة الوظائف من أصحاب الشهادات الحقيقية الذين تسبّب مزورو الشهادات في عطالتهم سنوات عدة.

في أي دولة نحن إذن؟ ما دين دولتنا؟ وما مذهبها؟ وما شريعتها ما دام وزير العدل فيها يترك أمر العفو عن المزورين الى مجلس النواب؟

ماذا لو لم يكن لدينا برلمان؟ وزيرنا للعدل كان سيعفو عن مزوري الشهادات ويعيدهم الى الوظائف المفصولين منها... هذا ما نستنتجه من موقفه الذي أعلنه نيابة عنه مسؤول الإعلام في وزارته.

قيل في القديم "عدلت فأمنت فنمت يا عمر".. كيف لنا، يا سيد حسن الشمري، أن نأمن وننام في دولة أنت وزير العدل فيها الذي لا يتردد عن إباحة الفساد والعفو عن المفسدين؟

التيار الصدري ينتظر مهلة الأشهر الستة والعراقية تنتقد "التفرد"

حلفاء المالكي يتكتلون في البرلمان تحسباً للمعارضين الجدد

□ بغداد / اياس حسام الساموك

أكد نائب عن ائتلاف دولة القانون وجود سعي لتشكيل تكتل برلماني يهدف دعم رئيس الوزراء نوري المالكي، في وقت نفت كتلة الأحرار هذا التوجه رافضة إعطاء تقييم عن أداء الحكومة قبل انتهاء مهلة الـ ٦ أشهر التي سبق وان حددها التيار الصدري.

وقال جواد البزوني عن دولة القانون في تصريح لـ"المدى" إن هذا التجمع يشمل أطرافا عدة منها في القائمة العراقية والكردستاني فضلا عن التحالف الوطني والتي ترى أن المالكي شخصية لا غبار عليها وان الخلل الحاصل في عمل الحكومة يعود إلى وجود شخصيات مقربة منه تعمل من اجل مصالحها الشخصية لا من اجل إنجاح الحكومة.

وأوضح البزوني ان هذا التوجه يدعمه أكثر من نصف أعداد البرلمانيين الذين رأوا أن المالكي بحاجة الى من يوجهه نحو المسار الصحيح خصوصا وان الأخير أبدى استعداده لذلك.

وأوضح البزوني أن هؤلاء البرلمانيين يعملون الان بعيدا عن رؤساء كتلهم السياسية التي عملت على تهميشهم خلال الفترة الماضية.

بيد أن النائب عن تيار الأحرار مشرق ناجي نفى علمه في تصريحات لـ"المدى" بهذا التوجه، داعيا الجهات التي تدعم هذا الموقف الى البحث عن البرامج لا الأشخاص.

وأضاف ناجي انه في التحالف الوطني ولم يسمع بوجود اي توجه يدعم شخص المالكي، مشددا على ضرورة البرامج التي تكون بمستوى الطموح قبل البحث عن الأشخاص، كون معيار النجاح يعتمد على ما يتم تنفيذه بغض النظر عن الأشخاص التي تنفذه .

وعن تقييم التيار الصدري لمستوى الحكومة قال ناجي إن بعض الوزارات لديها الطموح برفع المستوى في حين لا يزال الآخر يراوح في مكانه، مشددا على عدم إمكانية إعطاء حكم بهذا الخصوص دون انتهاء مهلة الـ ٦ أشهر التي حددها زعيم التيار مقتدى الصدر من خلال الاستفتاء الذي أجراه أخيرا للتيار.

من جانبها أكدت القائمة العراقية، أمس الأربعاء، أن الشراكة الوطنية في مفاصل الدولة العليا وما يليها من مناصب وكلاء الوزارات والمستشارين لم تتحقق حتى الآن، منتقدة عدم التوافق على الوزراء الأمنيين، فضلا عن عدم مكافحة الفساد الذي سيجر العراق إلى أزمات متتالية تحول دون أي تطور في البلاد، داعية إلى اجتماع لقادة الكتل السياسية لوضع خارطة طريق الإصلاح الوطني.

كما نفى عضو ائتلاف الكتل الكردستانية سعيد خوشناو علمه بهذا التكتل، متهما جميع الكتل السياسية بالعمل لمصالحها الشخصية بعيدا عن خدمة العراق.

وأضاف خوشناو أن الجميع مقصر في خدمة البلاد، ان الكتل السياسية دون استثناء تعمل من اجل مصالح حزبية ضيقة، مبينا انه لو صحت ادعاءات اي كتلة تعلن انها تعمل لخدمة الشارع العراقي لانعكس هذا الأمر على واقع الحال.

وأكد خوشناو انه لا يعلم بوجود سعي لدعم الحكومة، مستدركا بالقول ان هنالك بعض الأطراف السياسية لا تعمل على إنجاح الحكومة وتعمل من اجل إسقاطها، مبينا ان هنالك بعض الأطراف يشددون على انهم أفضل من غيرهم في حال استلامهم للسلطة الا ان هذا غير صحيح بسبب عدم وجود تعاون بين أطراف الكتل السياسية.

وكان مستشار القائمة العراقية هاني عاشور قال أمس في بيان له إن اعتقاد جهة واحدة أنها تستطيع أن تحكم العراق وتمسك بكل مفاصل القرار السياسي والأمني والاقتصادي لن يمنحها الفرصة لأن تقدم أي شيء وستبقى وحيدة في الساحة، مشيرا إلى أن تلك الجهة ستتحمل مسؤولية منع القوى السياسية العراقية من ممارسة عملها الديمقراطي والتعبير عن طموحات ناخبيها ما يؤدي إلى تفاقم الصراعات والأزمات وعدم وضوح الرؤية.

وأوضح عاشور أن إدارة الدولة وبعد أكثر من عام من الانتخابات لم تشهد تغييرا واضحا في رسم السياسيات العليا أو تجاوز الأزمات ومكافحة الفساد وتطوير الأداء لان العملية كلها توقفت عند الوزارات الأمنية، ولم يحدث تغيير على مستوى وكلاء الوزارات والهيئات والمستشارين والمدراء العامين رغم وجود ملفات فساد ضد بعضهم وفشل البعض الآخر، معتبرا أن ذلك يجري لمنع القوى السياسية المشاركة في إدارة الدولة.

قال إن تقييد التظاهرات يؤكد مخاوف الحكومة من الاحتجاجات الشعبية

الصدر: نقل التظاهرات إلى ملاعب الكرة.. سخيف

□ بغداد / المدى والوكالات

وصف زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الأربعاء، قرار الحكومة بحصر التظاهرات داخل ملاعب كرة القدم بـ"السخيف والمنافي للديمقراطية"، معتبرا التضييق على المتظاهرين ومحاصرتهم أمرا "غير مقبول"، فيما لفت الى أن القرار يؤكد مخاوف الحكومة من التظاهرات.

وقال الصدر في بيان صدر أمس، إن "قرار الحكومة العراقية بحصر التظاهرات داخل ملاعب كرة القدم، "سخيف ومناف للديمقراطية"، مؤكدا أن "الحكومة تدعي الديمقراطية وهذا ينافيه".

وأضاف الصدر أن "القرار يعبر عن مخاوف من التظاهرات وهو قرار لا معنى ولا داعي له، حيث تتحجج الحكومة بالوضع التجاري"، متسائلا هل أن "تقديم مصالح المتظاهرين أولى أم المحال التجارية؟".

ولفت زعيم التيار الصدري إلى أن "التظاهرات في الملاعب قد تؤدي إلى إتلافها وهذا غير مرض حيث أن الملاعب معدة لأمور خاصة تتنافى مع التظاهر السلمي"، مشيرا الى أن "الحكومة تتصور أن كل صيحة تظاهرة ضدها لذلك تحاول حصرهم والتضييق عليهم وهذا غير مقبول".

وأعلنت عمليات بغداد، في ١٣ نيسان الجاري، تحديد ملاعب الشعب والكشافة والزوراء في العاصمة لإقامة التظاهرات المرخصة بدلاً عن ساحتي التحرير والفردوس لتأمين سلامة المتظاهرين وضمان عدم غلق الطرق والجسور، مشيرة إلى أن القرار جاء أيضاً تلبية لمطالب التجار الذين تغلق محالهم بسبب تلك التظاهرات.

وتشهد البلاد منذ الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، وشهدت تلك التظاهرات تضييقاً من قبل الأجهزة الأمنية وفرض حظر للتجول لمنع وصول المتظاهرين كما شهدت إطلاق نار من قبل الأجهزة الأمنية مما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين.

وتعيش البلاد في الوقت الحالي أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وبقاء الوزارات الأمنية شاغرة، كما تشهد العاصمة بغداد وعدد من المحافظات الأخرى منذ شهر آذار المنصرم تصعيداً بأعمال العنف التي أودت بحياة العشرات بينهم عدد من الضباط ومسؤولون حكوميون.

وأمهل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ٢٧ من شباط الماضي، الوزارات وإدارات المحافظات مئة يوم لتقييم عملها ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها، مؤكدا أن الوزارات ستشهد تغييرات كبيرة وفق نتائج التقييم، فيما تعهد بفتح تحقيق في الانتهاكات التي شهدتها تظاهرات الجمعة وتلبية مطالب المتظاهرين بأسرع وقت ممكن.

يذكر أن البرلمان العراقي منح في جلسته التي عقدت في ٢١ من كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، كما شهدت الجلسة أيضاً أداء اليمين الدستورية من قبل رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة ٧٩ من الدستور العراقي.

لم تعد صفة المهنة مرهونة ببطاقة العضوية

لجنة برلمانية تمنع النقابة من احتكار تعريف الصحفي

□ متابعة / المدى

أكدت لجنة الثقافة والإعلام النيابية انها عازمة على تعديل فقرة تعريف الصحفي الواردة في مشروع قانون حماية الصحافيين المحال من مجلس الوزراء العراقي، مبينة ان التعديل يشمل الاعتراف بالصحفي حتى لو لم ينتم الى عضوية نقابة الصحافيين العراقيين.

وقال مقرر اللجنة مؤيد طيب لوكالة كردستان للأنباء إن "مشروع قانون حماية الصحفيين المحال من مجلس الوزراء سيشهد مناقشات بعد القراءة الثانية له في مجلس النواب"، مبينا ان "لجنة الثقافة والإعلام عازمة على تعديل الفقرة الأولى من القانون الخاصة بتعريف الصحافي".

وأوضح طيب ان لجنته "التمست عدم رضا وقبول الصحفيين حول التعريف الوارد في القانون، مشيرا الى ان اللجنة ستعدل التعريف وتجعل منه ان الصحفي هو كل من يزاول مهنة الصحافة او كان منتميا الى نقابة الصحفيين".

ولفت طيب الى انه "من الافضل البحث في مشكلة الصحفيين مع النقابة والعمل على إصلاح النقابة اذا كان فيها خلل بدلا من إبعاد الصحفيين عنها".

وأثار التعريف الوارد في مشروع قانون حماية الصحفيين العراقيين المحال من مجلس الوزراء الذي نص على ان "الصحفي و هو كل من انتمى الى نقابة الصحفيين العراقيين" حفيظة العديد من الإعلاميين الذين وصفوه بأنه مجحف بحقهم.

وقرأ مجلس النواب العراقي في ٢٧ من الشهر الماضي مشروع قانون حماية الصحفيين الذي قدمته لجنة الثقافة والإعلام في المجلس.

ويعاني الصحفيون العراقيون مما يسمونها "مضايقات" و"ضغوطات" من قبل الجهات الحكومية في العراق، بسبب كشفهم أو انتقادهم لسلبيات في عملها، مما يجعلهم عرضة للمساءلة القانونية في ظل غياب قانون لحمايتهم الذي فشل مجلس النواب العراقي السابق في إقراره بسبب الخلافات السياسية على بعض فقراته.

ويتعرض الصحفيون والعاملون معهم في العراق لهجمات متتالية منذ عام ٢٠٠٣، حيث قتل نحو ٢٤٧ صحفيا عراقيا وأجنبيا من العاملين في المجال الإعلامي، منهم ١٣٧ صحفياً قتلوا بسبب عملهم الصحفي وكذلك ٥٢ فنيا ومساعدا إعلاميا.

ويلف الغموض العمليات الأخرى التي استهدفت بطريقة غير مباشرة صحفيين وفنيين لم يأت استهدافهم بسبب العمل الصحفي، واختطف ٦٤ صحفياً ومساعداً إعلاميا قتل اغلبهم، ومازال ١٤ منهم في عداد المفقودين، حسب إحصائيات لمرصد الحريات الصحفية في العراق.

يشار الى ان عضو لجنة الثقافة والإعلام في مجلس النواب عن التحالف الوطني علي الشلاه قال في الثالث والعشرين من اذار الماضي أن مشروع قانون حماية الصحفيين رفع إلى رئاسة المجلس ليُقرأ قراءة اولى الاسبوع المقبل، مبينا أن شهر نيسان ابريل سيكون شهر قانون حماية الصحفيين.

وقال الشلاه "إني أترأس حاليا اللجنة المختصة بقانون حماية الصحفيين العراقيين في مجلس النواب ورفعت بالاتفاق مع الزملاء في لجنة الثقافة والاعلام بعد اخذ موافقتهم واطلاعهم على القانون إلى هيئة الرئاسة لقراءته قراءة اولى في جلسة الاسبوع المقبل وستقوم لجنة الثقافة والاعلام باستضافة عدد من الأخصائيين في هذا المجال قانونا ومهنيا".

وأضاف أن "هنالك فعاليات لنقابة الصحفيين ستجرى بعد القراءة الاولى حتى نتمكن من الحصول على التعديلات اللازمة قبل أن يحين موعد القراءة الثانية ليُقدم القانون إلى المجلس اثناء القراءة"، مبينا أن "شهر نيسان المقبل سيكون شهر قانون حماية الصحفيين وإقراره".

الروتين يعرقل تسجيل الأبناء في المدارس

عـائـدون مـن لـيـبـيـا: نـحـن تـائـهـون في الـعـراق

□ بغداد / عماد جاسم

ما زالت أعداد كبيرة من العوائل العراقية التي كانت في ليبيا وعادت إلى البلد بصعوبة بمساعدة جمعيات ومنظمات إنسانية دولية ما زالت تعاني من غياب أو دعم مادي.

ويقول سالم رحيم وهو احد العراقيين العائدين مؤخرا من ليبيا انه توجه إلى وزارة الهجرة والمهجرين ورغم الوعود بوجود دعم مادي وأيضا تسهيل إجراءات نقل أبنائهم إلى مدارس العراق إلا أن العوائل الوافدة لم تحصل على اي من هذه الوعود رغم المراجعات اليومية لوزارة الهجرة والمهجرين والتربية والتعلم العالي.

أما لطيف حسن الخبير في وزارة الهجرة والمهجرين فيقول إن أي تعليمات لم تصل بشان مساعدة العوائل العائدة، وان الوزارة حاولت إرسال طائرة لإعادة بقية العوائل العراقية في ليبيا إلا أن هناك صعوبات في ذلك مشيرا إلى أن الوزارة تنتظر تعليمات تأتيها من مجلس الوزراء أو تشريعات من البرلمان لغرض التحرك لتقديم المساعدات اللازمة لمئات العوائل العائدة والجهود ما زالت متواصلة لتأمين عودة العوائل الأخرى العالقة في المدن الليبية أو على الحدود الليبية التونسية

أما الدكتور سليم عبد الله الجبوري رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب فيذكر أن اللجنة ستلتقي بعدد من هذه العوائل قريبا وستوجه كتابا للوزارات ذات العلاقة لتسهيل حياة العوائل العائدة التي عانت في الأسابيع الماضية عند عودتها إلى العراق وكانت هناك مخاطبات متواصلة من قبل البرلمان مع وزارة الخارجية ووزارة الهجرة لتعجيل نقل تلك العوائل إلى البلاد بأمان.

معربا عن أسفه من أن اغلب تلك العوائل العراقية أتت عن طريق مساعدة منظمات دولية أو عربية وكانت الوزارات العراقية بطيئة الأداء ومتلكئة وكان يتحتم عليها عدم الاعتماد على أي جهة لإعادتهم.

ووعد الجبوري بمتابعة إعادة الكفاءات والأساتذة الجامعيين إلى العمل في العراق وكذلك تنظيم عودة الطلبة الى مقاعد الدراسة بأسرع وقت.

وقال إن لجنة حقوق الإنسان تنسق مع اللجان البرلمانية بسن تشريعات سريعة بهذا الخصوص وستتكفل بمتابعة الوزارات المعنية بتامين حياة العائدين ومنها التربية والهجرة والتعليم العالي.

وكانت وزارة الخارجية أعلنت انها تدرس الإمكانات المتاحة لإجلاء العراقيين المقيمين في ليبيا.

وقال وكيل وزارة الخارجية لبيد عباوي ان الوزارة تسعى الى إرسال طائرات الى ليبيا لإجلاء العراقيين المقيمين هناك، مشيرا الى ان هذا الأمر مرهون بالجانب اللوجستي لصعوبة الحصول على الموافقات اللازمة لذلك.

وأضاف عباوي ان وزارة الخارجية اتصلت بسفارتها في طرابلس، وأوعزت اليها باستلام طلبات من يرغب بالعودة من العراقيين، مشيرا الى ان العراقيين الموجودين في ليبيا يقيمون في مناطق متفرقة الامر الذي يجعل عملية اجلائهم صعبا.

وتابع عباوي قائلا ان سفارتي العراق في تونس ومصر استقبلتا عددا من العراقيين الذين عبروا الحدود الليبية الى هذين البلدين.

وأوضحت عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب النيابية الا طالباني لإذاعة العراق الحر ان المشكلة تكمن في موقع ليبيا الجغرافي.

ويرى استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد علي الجبوري ان على الحكومة العراقية بذل جهود مضاعفة لإجلاء العراقيين من ليبيا.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون